

مخاوف من إعادة «سيناريو 2022» الجلسة الأولى للبرلمان: الرئاسة والنائب الأول في قلب الخلاف

على مرشح لرئاسة البرلمان، وهو المنصب الذي يُفترض أن يفتح السلسلة الدستورية المؤدية إلى تشكيل الحكومة، قبل الانتقال إلى استحقاق رئاسة الجمهورية. في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسات الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة. حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق

على مرشح لرئاسة البرلمان، وهو المنصب الذي يُفترض أن يفتح السلسلة الدستورية المؤدية إلى تشكيل الحكومة، قبل الانتقال إلى استحقاق رئاسة الجمهورية. في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسات الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة. حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق

تتجه البلاد – على الأرجح – نحو جلسة برلمانية في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسات الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة. حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق

تتجه البلاد – على الأرجح – نحو جلسة برلمانية في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسات الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة. حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق

تتجه البلاد – على الأرجح – نحو جلسة برلمانية في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسات الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة. حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق

تتجه البلاد – على الأرجح – نحو جلسة برلمانية في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسات الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة. حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق

تتجه البلاد – على الأرجح – نحو جلسة برلمانية في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسات الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة. حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق

تتجه البلاد – على الأرجح – نحو جلسة برلمانية في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسات الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة. حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق

أعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق، أمس الأربعاء، إحصائية عقود الزواج وحالات الطلاق المسجلة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2025، مبيناً تسجيل 26 ألفاً و129 عقد زواج، مقابل 5 آلاف و805 حالات طلاق في عموم البلاد.

وبحسب الإحصائية الصادرة عن رئاسات محاكم الاستئناف، فقد تصدرت محكمة استئناف بغداد/الرصافة أعداد عقود الزواج بواقع 3961 عقداً، تلتها بغداد/الكرخ بـ3132 عقداً، ثم نينوى بـ2819 عقداً.

وفي ما يتعلق بحالات الطلاق، سجلت بغداد/الرصافة أعلى عدد بواقع 1239 حالة، تلتها بغداد/الكرخ بـ920 حالة، ثم البصرة بـ637 حالة.

420 مليار دينار للدرجات الخاصة.. الحكومة تبدأ مراجعة الرواتب والامتيازات بعد انتهاء ولايتها

بغداد / المدى

عاد ملف الرواتب والامتيازات العليا في الدولة العراقية إلى الواجهة بقوة، بعد أرقام وصفت به الصادمة، كشفت حجم الإنفاق السنوي على الدرجات الخاصة، في وقت تواجه فيه المالية العامة ضغوطاً متزايدة بفعل تقلبات أسعار النفط واتساع النفقات التشغيلية.

وبين دعوات خبراء الاقتصاد إلى مراجعة شاملة لسلم الرواتب، وتأكيادات حكومية بعدم وجود أزمة سيولة حادة على المدى القصير، مشيراً إلى أن الحكومة تمضي بإعداد موازنة 2026 ضمن الإطار المتوسط الأجل للسياسة المالية. ويقول صالح إن الحكومات تلجأ عادة إلى تقليص الإنفاق عند مواجهة ضغوط ناجمة عن تقلب الإيرادات أو ارتفاع الالتزامات الجارية، لاسيما في الاقتصادات الريعية المعتمدة على مورد واحد كالنفط. ويضيف أن استمرار الإيرادات النفطية ضمن مستوياتها الحالية، إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، يقلل من احتمالات حدوث أزمة سيولة آتية، لكنه يحذر في الوقت نفسه من أن الضغوط على الإنفاق التشغيلي قد تؤدي إلى اتساع نسبي في عجز موازنة 2026 ما لم تضبط النفقات وتُعزّز الإيرادات غير النفطية.

في هذا السياق، تمضي حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني المنتهية ولايتها، باتجاه فتح ملف الرواتب والامتيازات العليا، في خطوة وصفت بالجريئة وغير المسبوقة. وترأس السوداني اجتماعاً استثنائياً للمجلس الوزاري للاقتصاد، جرى خلاله اتخاذ قرارات تهدف إلى ترشيد النفقات وتعزيز الإيرادات. وشملت القرارات توجيهها بمراجعة رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث، والعمل على مساواة رواتب منتسبي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب مع منتسبي رئاسة مجلس الوزراء، في محاولة لتقليص الفوارق المالية وتحقيق العدالة الوظيفية. كما وجه رئيس الوزراء وزارة التخطيط بتحديث تقرير توحيد سلم الرواتب لعموم موظفي الدولة، والأخذ بالتوصيات المقدمة بهذا الشأن.

وضمن إجراءات تقليص الإنفاق، قرر المجلس تخفيض تخصيصات الإيفاد بنسبة 90%، وخصرها بالضرورة القصوى، إلى جانب تخفيض نسب الإشراف والمراقبة للمشاريع الجديدة. وفي إطار إصلاح منظومة الدعم، كلف وزير التجارة بمراجعة البطاقة التموينية لضمان وصولها إلى مستحقيها الفعليين.

العمامة وإعادة التوازن في سلم الرواتب، لكنها لا تكفي وحدها، مشدداً على أن الامتيازات المرافقة من حوافز وأرباح ونزريات وحمايات وخدمات تشكل في مجموعها أضعاف الرواتب الأساسية، ما يجعل هذا الملف أحد أكثر أبواب الإنفاق استنزافاً للموازنة.

في المقابل، يؤكد المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، عدم وجود أزمة سيولة حادة على المدى القصير، مشيراً إلى أن الحكومة تمضي بإعداد موازنة 2026 ضمن الإطار المتوسط الأجل للسياسة المالية. ويقول صالح إن الحكومات تلجأ عادة إلى تقليص الإنفاق عند مواجهة ضغوط ناجمة عن تقلب الإيرادات أو ارتفاع الالتزامات الجارية، لاسيما في الاقتصادات الريعية المعتمدة على مورد واحد كالنفط. ويضيف أن استمرار الإيرادات النفطية ضمن مستوياتها الحالية، إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، يقلل من احتمالات حدوث أزمة سيولة آتية، لكنه يحذر في الوقت نفسه من أن الضغوط على الإنفاق التشغيلي قد تؤدي إلى اتساع نسبي في عجز موازنة 2026 ما لم تضبط النفقات وتُعزّز الإيرادات غير النفطية.

في هذا السياق، تمضي حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني المنتهية ولايتها، باتجاه فتح ملف الرواتب والامتيازات العليا، في خطوة وصفت بالجريئة وغير المسبوقة. وترأس السوداني اجتماعاً استثنائياً للمجلس الوزاري للاقتصاد، جرى خلاله اتخاذ قرارات تهدف إلى ترشيد النفقات وتعزيز الإيرادات. وشملت القرارات توجيهها بمراجعة رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث، والعمل على مساواة رواتب منتسبي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب مع منتسبي رئاسة مجلس الوزراء، في محاولة لتقليص الفوارق المالية وتحقيق العدالة الوظيفية. كما وجه رئيس الوزراء وزارة التخطيط بتحديث تقرير توحيد سلم الرواتب لعموم موظفي الدولة، والأخذ بالتوصيات المقدمة بهذا الشأن.

وضمن إجراءات تقليص الإنفاق، قرر المجلس تخفيض تخصيصات الإيفاد بنسبة 90%، وخصرها بالضرورة القصوى، إلى جانب تخفيض نسب الإشراف والمراقبة للمشاريع الجديدة. وفي إطار إصلاح منظومة الدعم، كلف وزير التجارة بمراجعة البطاقة التموينية لضمان وصولها إلى مستحقيها الفعليين.

العراق يفوق ما هو موجود في دول كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة، ما يعكس تضخم الهيكل الإداري وتكاليفه. من جانبه، يرى الخبير المالي عبد الرحمن الشبلي أن القرارات الأخيرة جاءت استجابة لمعطيات مالية دقيقة، في ظل تسجيل تراجع نسبي في الإيرادات العامة خلال النصف الأول من 2025 بنسبة 6% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويشير إلى أن الإيرادات النفطية ما تزال تشكل نحو 91% من إجمالي الإيرادات، مقابل 9% فقط من مصادر غير نفطية، ما يبرز هشاشة المالية العامة أمام تقلبات السوق العالمية. ويؤكد الشبلي أن إعادة التوازن بين الإنفاق التشغيلي والاستثماري تمثل خطوة أساسية لدعم النمو الاقتصادي المستدام، محذراً من أن نجاح هذه الإجراءات يتطلب تنفيذاً متوازناً يضمن استمرار الخدمات والمشاريع، دون تحميل المواطنين أعباء إضافية. تاريخياً، لم تقدم أي حكومة سابقة على تعديل رواتب الرئاسات الثلاث، ليس لغياب القناعة، بل بسبب التعقيدات السياسية والحساسية العالية التي تحيط بالملف. وكان يُنظر إليه بوصفه خطاً أحمر يخشى الاقتراب منه، خوفاً من الصدام بين القوى النافذة.

شدد على ضمان سيادة القانون وحماية حقوق الجميع وحياتهم

كاردينال ساكو: العراقيون ينتظرون بشغف ولادة عراق جديد



□ ترجمة حامد أحمد

مع توديع العراقيين لبعثة الأمم المتحدة «يونامي» بعد انقضاء ٢٠ عاماً من ولايتها في البلد، ينتظر العراقيون تشكيل حكومة جديدة وسط غموض من عدم اليقين ما يزال قائماً، وبهذا الصدد يرى بطريك الكلدان في العراق والعالم، الكاردينال لويس روفائيل الأول ساكو، بأن العراقيين ينتظرون ولادة عراق جديد قادر على تجاوز أزمت الماضي وإقامة دولة حديثة عبر الإصلاح والمصالحة، مشدداً على ضرورة ضمان سيادة القانون وأن يحمي الدستور حقوق الجميع وحياتهم.

وجاء في تقرير لموقع Asia News الإيطالي أنه، على الرغم من أن البلاد نمت وأصبحت أكثر استقراراً بعد أكثر من ٢٠ عاماً وانتهاء تفويض عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» واستعدادها لمغادرة العراق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، إلا أن قدرًا من عدم اليقين ما يزال قائماً، فبعد انتخابات الشهر الماضي، ينتظر العراقيون تشكيل حكومة جديدة وسط غموض يكتنف فرص رئيس الوزراء الحالي في البقاء، وبحسب الكاردينال ساكو، فإن العراقيين ينتظرون «ولادة عراق جديد».

ويدخل البلد مرحلة من عدم اليقين ومفاوضات مكثفة بين مختلف الأطراف لضمان الاستقرار، وعلى الأقل من وجهة نظر رئيس الوزراء المنتهية ولايته، لضمان استمرارية العمل الحكومي.

وقد قدم الكاردينال ساكو مؤخراً رؤيته في هذا الشأن. فبرأيه، ينتظر العراقيون بشغف «ولادة عراق جديد» قادر على تجاوز أزمت الماضي، وفي مقدمتها العنف العرقي والطائفي الذي أنهك البلاد.

وأشار الكاردينال ساكو إلى أن العراقيين، ومنذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، كانوا يتطلعون إلى قيام «عراق جديد آمن ومستقر وديمقراطي وذي سيادة، يتكامل مدني يعامل جميع المواطنين على قدم المساواة.

لكنه يقول إن ما حصل بعد عام ٢٠٠٣ هو نظام

حكم «مبني على المحاصصة الطائفية وتجمعات عشائرية»، مما أدى إلى فسح المجال لتفليط داعش أن يستبيح البلد، وما قام به من فضائع دفعت الكثير من العراقيين إلى الهجرة. واليوم، وبعد ٢٢ عاماً من التجربة وانتخابات برلمانية جديدة، يحذر الكاردينال ساكو من الحاجة إلى «موقف شجاع» لإقامة دولة حديثة عبر «الإصلاح والمصالحة»، ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري التدقيق في التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، وكذلك «توحيد الرؤى وتنسيق المواقف».

وشدّد البطريرك على أن «الأزمات لا تحل بالقوة، بل بالانفتاح على الثقافة المعاصرة، ثقافة أكثر عقلانية وواقعية تهتم بالخدمات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية، على غرار تلك الموجودة في الدول المتقدمة حول العالم، عبر الحوار والتفاهم والبحث عن القواسم المشتركة». وشدّد البطريرك ساكو على أنه من أجل تحقيق ذلك، يتوجب ضمان «سيادة القانون» والمسؤولية المدنية، وأن يقوم الدستور بحماية «حقوق الجميع وحياتهم».

العراقية، يوم الأحد، على نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت الشهر الماضي، مؤكدة أن حزب رئيس الوزراء المكلف بتصرف الأعمال مع صون المصلحة العامة. وقال إنه مطلوب من الحكومة الجديدة «أن تعكس تطلعات شعبها»، وتكون ذات سيادة وحازمة، «قادرة على استعادة رفاه العراق وهيبته»، وتسعى إلى «تطبيق العدالة والمساواة والنزاهة»، وقادرة على «معالجة الإخفاقات والأزمات». في هذه الأثناء، صادقت المحكمة الاتحادية العليا

الخيمة البيضاء والسجادة الحمراء..

تقاليد مستحدثة ترهق المقبلين على

الزواج في واسط

□ واسط / جبار بجاي

يشكو عدد كبير من العرسان الجدد من التقاليد التي ظهرت مؤخراً، وأصبحت عرفاً اجتماعياً سائداً يستنزفهم مادياً، رغم أنهم في بداية طريق الحياة الزوجية. وتبدأ هذه التقاليد مع مرحلة الخطوبة، أو ما يُعرف بشيئة»، التي يقوم بها أهل الشاب الخاطب عند زفافهم إلى منزل الفتاة لطلب يدها.

وبرزت في الآونة الأخيرة ظاهرة جديدة لا يُعرف على وجه الدقة متى وكيف ظهرت، أضافت تعقيداً جديداً على مجتمع العرسان، وتمثلت بنصب خيمة بيضاء مع كراس باللون ذاته، وأرضية مفروشة بالسجادة الحمراء، إلى جانب تجهيزات أخرى أكثر كلفة، مثل السور الطبيعي، وما يُعرف بالكوشة»، وغيرها من التفاصيل. ولا يدمم هذا المشهد أكثر من نصف ساعة، تتخللها مراسم الخطوبة، لينتهي الأمر بأحد طرفيها، الشباب أو الفتاة، مثقلاً بتكاليف مالية كبيرة.

ويقول رجل الدين جاسم الدلفي إن «الخطوبة في الإسلام هي فترة تمهيدية للزواج، قائمة على الضوابط الشرعية، وهدفها تحقيق التوافق بين الطرفين الشاب والفتاة، وكذلك بين عائلتيهما، وهي تؤسس لمرحلة مهمة تتمثل بعقد القران، الذي يجريه رجل الدين المأثور، ثم تُستكمل الإجراءات القانونية بتصديق الخطوبة في المحاكم المختصة، وكل ذلك يعد مقدمات لبناء الأسرة».

وأوضح الدلفي أن «الخطوبة كانت في السابق سهلة وبسيطة وميسرة للطرفين، تبدأ وتنتهي بتعارف الأهل، ثم الموافقة وتحديد المهر، أو ما يُعرف بالحاضر والغائب، ويعد هذا بحضور عدد محدود من أقارب الخاطب إلى بيت أهل الفتاة لإعلان الخطوبة وتتم المراسم بقراءة سورة الفاتحة، ثم يُقدّم الشاي للضيوف مع شيء بسيط من الحلويات المعروفة قديماً، مثل اللبن وأصابع العروس».

وأشار إلى أن «الخطوبة في الوقت الحاضر تحولت إلى ظاهرة بذخ وتظاهر من دون مبرر، ومن دون مراعاة للجانب المادي، إذ استبدل الشاي وأصابع العروس بالعصائر، وأنواع متعددة من الحلويات والكيك والمجنّات، مع إلزام وضعها في علب خاصة تُنصّب خصيصاً للمناسبة، فضلاً عن إحضار السور الطبيعي والكوشة».

وأضاف أن «من المظاهر الجديدة أيضاً نصب خيمة بيضاء، أو ما يُعرف بالجادس الأبيض، أمام منزل أهل الفتاة، مع جلب كراس بيضاء، وسجادة حمراء، وديكورات من السور، ونشرات ضوئية ملونة، وغيرها من مظاهر التباهي، التي ترهق في محصلتها

□ الشباب أو الفتاة، أو كليهما معاً».

وبين أن «تكاليف هذه التحضيرات يتحملها في الغالب الخاطب، أو يتفق على تقاسم جزء منها مع أهل الفتاة، لكنها في الواقع مكلفة للطرفين، ولا مبرر لها سوى المغالة والتباهي».

من جهته، يقول الشاب أمجد السراي إن «التفاهم بين أهلي وأهل خطيبتني على الحاضر والغائب كان مناسباً، لكن سرعان ما ظهرت طلبات غير مبررة، من بينها نصب الخيمة البيضاء وتجهيز مستلزمات، ابتداءً من السجادة الحمراء والكراسي، وصولاً إلى علب المهر والحلوى، ثم جلسة التصوير، لتبلغ كلفة ذلك كله ثلاثة ملايين و315 ألف دينار».

وأكد أن «هذا المبلغ كان كافياً لتجهيز غرفة الزواج بالمستلزمات الأساسية، مثل الأجهزة الكهربائية مختصرة وغيرها».

من جانبها، تقول الفتاة أزهار الحسيني إن «هذه المظاهر أصبحت واقع حال لا مفر منه، ودخلت على المجتمع العراقي مؤخراً، ولا فائدة منها سوى إرهاب المقبلين على الزواج».

وأضافت أن «خطيبتها» عند تقدمه لطلب يدها، لم يكن يفكر بالمغالة حتى في المهر، واتفق الطرفان على أن يكون عشرة ملايين دينار للحاضر ومثله للغائب، لأن الهدف هو الارتباط وليس المال، وحتى الخطوبة أرادوها بسيطة وغير مكلفة، وأن تكون المشيئة مختصرة وفي منزل العائلة، لكن الأمور انقلبت رأساً على عقب».

وأوضحت أن «أقاربها كانوا السبب في تغيير الصورة والشكل المقرر للخطوبة، إذ تجاوز عدد الحضور المئة شخص، ولم تتسع لهم الخيمة البيضاء ولا السجادة الحمراء، ما اضطر الخاطب إلى تجهيز كميات كبيرة من الحلويات والعصائر والسور، ليتمثل كلفة بلغت مليوناً و854 ألف دينار، الأمر الذي دفع أهلها إلى الإصرار على مساعدته، لأن هذا المبلغ كان أولى أن يُصرف على تجهيز بيت الزوجية».

بدوره، يقول الحاج أبو أنمار إنه «حين زوّج ابنته لأحد المتقدمين لخطبتها، اشترط منذ البداية أن تكون الخطوبة مبسّرة وخالية من التكاليف، استناداً إلى قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: «أيسرهن مؤونة أكثرهن بركة».

وأضاف أن «ذلك لم يمنعه من دعم زوج ابنته وتقديم الكثير لها، لكنه في المقابل كسب شخصاً وعائلة يتبادل التفاهم والاحترام، وحقق انسجاماً كبيراً بين الزوجين، وهو المكسب الأهم»، معرباً عن أمه بأن «يسير الأباء على هذا النهج من أجل راحة وسعادة أبنائهم».

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الداخلية العراقية، أمس الأربعاء، تسجيل أرقام قالت إنها «تتحقق لأول مرة» خلال السنوات الثلاث الماضية، تضمنت انخفاض الجرائم الجنائية بنسبة 14%، والجرائم الإرهابية بنسبة 88%، فيما أشارت إلى ضبط 222 إرهابياً من تنظيم «داعش» ومصادرة ملايين الوثائق المخترات، ومركز البيانات الرقمي، واستحداث مديرية الأمن السيبراني، وطاقات الإطفاء والإنقاذ، ومركز الأزمات والكوارث، وملعب نادي الشرطة، ومركز تأهيل المدمنين على المخدرات، ومركز المراقبة والسيطرة في قيادة قوات الحدود، ونظام المرور الذي ورصد المخالفات، ومعمل تسجيل المركبات، ومنظومات الرادارات الكهبة المحمولة على الدوريات، ومشروع القواطع المرورية على الطرق السريعة، ومعمل العلامات المرورية، ومشروع مد الكيل الضوئي على الجدد.

وتابع قائلاً إن الوزارة أنجزت أيضاً مشروع تجهيز ونصب منظومات الطاقة الشمسية، ومشروع التحقيق المالي الموازي لقضايا المخدرات، وتنفيذ عمليات استباقية دولية

خارج العراق، وتشروع الفحوصات الأولية للعاملين في الوزارة، ومشروع أتمتة مراكز الشرطة، وبناء مفارز الدفاع المدني، ومشروع العجلات السريعة للدفاع المدني، ومشروع حصر السلاح بيد الدولة، ومشروع صندوق تنمية قوى الأمن الداخلي، ومشروع

من جانب آخر، يرى الكاردينال ساكو أن «تأخير تشكيل الحكومة لا يخدم مصلحة البلد»، مشيراً إلى أنه من الضروري الإسراع في هذه العملية مع صون المصلحة العامة. وقال إنه مطلوب من الحكومة الجديدة «أن تعكس تطلعات شعبها»، وتكون ذات سيادة وحازمة، «قادرة على استعادة رفاه العراق وهيبته»، وتسعى إلى «تطبيق العدالة والمساواة والنزاهة»، وقادرة على «معالجة الإخفاقات والأزمات». في هذه الأثناء، صادقت المحكمة الاتحادية العليا

من جانب آخر، يرى الكاردينال ساكو أن «تأخير تشكيل الحكومة لا يخدم مصلحة البلد»، مشيراً إلى أنه من الضروري الإسراع في هذه العملية مع صون المصلحة العامة. وقال إنه مطلوب من الحكومة الجديدة «أن تعكس تطلعات شعبها»، وتكون ذات سيادة وحازمة، «قادرة على استعادة رفاه العراق وهيبته»، وتسعى إلى «تطبيق العدالة والمساواة والنزاهة»، وقادرة على «معالجة الإخفاقات والأزمات». في هذه الأثناء، صادقت المحكمة الاتحادية العليا

من جانب آخر، يرى الكاردينال ساكو أن «تأخير تشكيل الحكومة لا يخدم مصلحة البلد»، مشيراً إلى أنه من الضروري الإسراع في هذه العملية مع صون المصلحة العامة. وقال إنه مطلوب من الحكومة الجديدة «أن تعكس تطلعات شعبها»، وتكون ذات سيادة وحازمة، «قادرة على استعادة رفاه العراق وهيبته»، وتسعى إلى «تطبيق العدالة والمساواة والنزاهة»، وقادرة على «معالجة الإخفاقات والأزمات». في هذه الأثناء، صادقت المحكمة الاتحادية العليا

مخاوف من إعادة «سيناريو 2022»

الجلسة الأولى للبرلمان؛ الرئاسة والنائب الأول في قلب الخلاف

□ بغداد / تميم الحسن

تتجه البلاد – على الأرجح – نحو جلسة برلمانية في نهاية الشهر الحالي من دون حسم أي من الرئاسة الثلاث، في مشهد يعيد إلى الأذهان انسداد عام 2022 حين دخلت العملية الدستورية دوامة تأجيل مفتوحة.

حتى الآن، لم تنجح القوى السنية في الاتفاق على مرشح لرئاسة البرلمان، وهو المنصب الذي يُفترض أن يفتح السلسلة الدستورية المؤدية إلى تشكيل الحكومة، قبل الانتقال إلى استحقاق رئاسة الجمهورية.

على الضفة الأخرى، لم ينجز الأكراد بعد اجتماعاً حاسماً بشأن منصب رئاسة الجمهورية، الثاني في الترتيب الدستوري، والأكثر تعقيداً بفعل شروط المحكمة الاتحادية التي حوّلت المنصب إلى عقدة سياسية وقانونية مزدوجة.

أما داخل البيت الشيعي، فتلوح أزمة أشدّ تعقيداً، فتدبرير رئيس البرلمان يتطلب انتخاب نائبيه معاً، أحدهما سيكون حكماً من حصة «الإطار التنسيقي»، وهو تحالف لم يتقدّم حتى الآن خطوة حاسمة في ملف تسمية رئيس الوزراء أو حسم بقية المناصب العليا.

الاستحقاق الأول بلا توافق حتى الآن
ووفق التوقيتات الدستورية، دعا الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الثلاثاء الماضي، البرلمان الجديد إلى عقد جلسته الأولى في 29 كانون الأول الحالي، بعد يومين فقط من مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات، غير أن الدعوة، بدلاً من أن تفتح باب الحسم، أعادت تسليط الضوء على حجم التعقيد الذي يسبق الجلسة المرتقبة.

تقول مصادر سياسية مطلعة إن القوى السنية لم تتمكن، حتى الآن، من حسم اسم مرشحها لرئاسة البرلمان، وهو المنصب الأهم بالنسبة لمكوّن يمتلك أكثر من 70 مقعداً نيابياً. وفي الكواليس، يجري تداول ثلاثة أسماء: رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي، زعيم تحالف «تقدم»، ومثنى السامرائي، زعيم تحالف «عزم»، إضافة إلى زياد الجبائي، النائب المنشق عن الحلبوسي، خيار ثالث أقل حظاً. ورغم عقد القوى السنية ثلاث جلسات منذ إعلانها، الشهر الماضي، تشكيل «المجلس السياسي الوطني» – على غرار «الإطار التنسيقي» الشيعي – بهدف توحيد الموقف وحسم المنصب، لم يصدر حتى الآن أي إعلان رسمي يشير إلى توافق نهائي.

وبحسب المصادر نفسها، فإن تمرير أي اسم لرئاسة البرلمان لن يكون ممكناً من دون موافقة «الإطار التنسيقي» والقوى الكردية معاً. ويزداد هذا الشرط تعقيداً في ظل تحفظات كردية، خصوصاً داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، على عودة الحلبوسي إلى المنصب، وهي تحفظات قد تعرقل تسريع التسوية.

تعود جذور هذه التحفظات إلى أواخر عام 2023، حين ألغيت عضوية الحلبوسي من رئاسة البرلمان على خلفية ما عُرف بدقضية «التزوير»، في تلك المرحلة، أطلق الحلبوسي سلسلة مواقف حادة تجاه إقليم كردستان، قبل أن يُلغّ لاحقاً إلى إمكانية مطالبة القوى السنية بمنصب رئاسة الجمهورية، وهو

الموقع الذي يشغله الأكراد عرفاً منذ عام 2003. في المقابل، تحرك منافسو الحلبوسي سريعاً باتجاه أربيل، وعقدوا لقاءات مباشرة مع مسعود بارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، في محاولة لكسب دعم مبكر. ولم يُسجّل، حتى الآن، لقاء مماثل للحلبوسي، رغم تسريبات تحدثت عن مساعٍ غير معلنة لترميم العلاقة بين الجانبين.

وعلى الضفة الأخرى من المشهد، يبدو الحلبوسي معتمداً على شبكة علاقاته المتنامية مع قوى شيعية نافذة. فقد كُفّ تواصله خلال الفترة الأخيرة مع قيس الخزعلي، زعيم «عصائب أهل الحق»، وهادي العامري، زعيم «منظمة بدر»، وصولاً إلى محمد شياع السوداني، رئيس الحكومة المنتهية ولايته، في محاولة لتعويض الفجور الكردي بدعم شيعي.

«سيناريوهات» مأثوفة

وفق الإطار الدستوري، يفترض أن تفتح دعوة رئيس الجمهورية إلى الجلسة الأولى للبرلمان مساراً واضحاً لتشكيل السلطة. فالمادة 54 من الدستور تحدد مهلة 15 يوماً من تاريخ مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات لعقد الجلسة الأولى، على أن يتم خلالها، بحسب المادة 55، انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه.

وهنا تبرز عقدتان أساسيتان. الأولى تتعلق باحتمال عجز القوى السنية عن حسم مرشح واحد لرئاسة البرلمان، ما يعني دخول الجلسة

بأكثر من اسم متنافس، وربما مرشحين اثنين على الأقل. أما العقدة الثانية فتتصلل بهوية نائب رئيس المجلس، وهو ملف لا يقل تعقيداً عن منصب الرئيس نفسه.

السيناريو الأول ليس جديداً على الحياة السياسية العراقية. فقد اختبره البرلمان والقوى السنية تحديداً بعد إبعاد محمد الحلبوسي من رئاسة المجلس أواخر عام 2023، حين بقي المنصب شاغراً قرابة عام كامل بفعل الخلافات الداخلية وتدخلات «الإطار التنسيقي»، قبل أن يُحسم أخيراً باختيار محمود المشهداني في نهاية أيلول 2024.

أما العقدة الثانية، فقد كانت الشرارة التي فجّرت واحدة من أكبر أزمات ما بعد انتخابات 2021، حينها، نجح «التحالف الثلاثي» – الذي ضم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، وتحالف «تقدم»، والحزب الديمقراطي الكردستاني – في تمرير الحلبوسي رئيساً للبرلمان بعد نحو شهرين من الانتخابات، مع حاكم الزاملي، عن التيار الصدري، نائباً أول، وشاخوان عبد الله عن الحزب الديمقراطي نائباً ثانياً.

تلك الجلسة سبقتها فوضى سياسية وإعلامية، بعدما ادعى محمود المشهداني، الذي أدار الجلسة بصفته «رئيس السن»، أنه تعرض للضرب من قبل نواب صديريين، قبل أن يتراجع لاحقاً ويقرّ بأن الحادثة لم تقع، وأنه اختلقها عمداً لتعطيل الجلسة، في لحظة كان

الصدريون يستعدون فيها لتقديم طلب رسمي يثبت كونهم «الكتلة الأكبر» من دون بقية القوى الشيعية.

هذا الموقف، وفق مراقبين، خدم المشهداني سياسياً، إذ عاد بعد ثلاث سنوات إلى رئاسة البرلمان بدعم مباشر من «الإطار التنسيقي»، ولا سيما جناح نوري المالكي، زعيم ائتلاف «دولة القانون»، في ما عدّ مكافأة متأخرة على دوره في تلك الجلسة.

اليوم، تعود الأسئلة نفسها بصيغة أكثر تعقيداً. فهـ «الإطار التنسيقي»، الذي أعلن الشهر الماضي أنه يشكل الكتلة الأكبر داخل البرلمان، سيكون مطالباً بحسم اسم نائب رئيس البرلمان هذه المرة. وتشير التوقعات إلى أن منصبى النائبين سيتقاسمان، بحكم العرف السياسي، بين المكونين الشيعي والكردي.

غير أن اختيار النائب الأول لا يبدو معزولاً عن ملف رئاسة الحكومة. إذ يتداول اسم وزير العمل أحمد الأسدي كأحد المرشحين المحتملين للمنصب، لكن تمرير هذا الخيار يفترض أولاً حسم اسم رئيس الوزراء، في ظل عرف سياسي بأن الكتلة التي تُؤول إليها رئاسة الحكومة لن تشغل في الوقت نفسه موقع نائب رئيس البرلمان، وهو ما قد يضيف تعقيداً جديداً إلى الجلسة الأولى.

وبحسب القواعد الدستورية، يتولى رئاسة الجلسة الأولى «أكبر الأعضاء سنّاً»، وهو في هذه الدورة النائب عن محافظة البصرة عامر الفايز، وفق بيانات المفوضية العليا المستقلة

لانتخابات. وبعد انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه في الجلسة نفسها، يمنح الدستور المجلس مهلة لا تتجاوز 30 يوماً لانتخاب رئيس الجمهورية، وفق المادة 72، وبأغلبية الثلثين (220 نائباً) استناداً إلى تفسير المحكمة الاتحادية. وهي المرحلة التي توصف بأنها الأصعب في ظل الانقسامات الحادة داخل المشهد السياسي.

حتى الآن، لا تبدو القوى الكردية الرئيسية – الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني – قريبة من تجاوز خلافاتها. فرغم استئناف الاتصالات بين الطرفين قبل أيام، لم تفض الاجتماعات إلى نتائج واضحة، ما يبقى استحقاق رئاسة الجمهورية معلقاً بدوره.

استمرار «الإطار» يخفف فرص المصاحات

بدوره، يعلّق إحسان الشمري، الأكاديمي ورئيس مركز التفكير السياسي العراقي، على السيناريوهات المتوقعة للجلسة الأولى للبرلمان، قائلاً إن عودة ائتلاف «الإعمار والتنمية» الذي يترعّمه السوداني إلى «الإطار التنسيقي» تشير بوضوح إلى غياب أي مفاجآت محتملة في المشهد السياسي.

ويوضح الشمري له «المدى» أن استمرار ائتلاف السوداني داخل مظلة «الإطار التنسيقي»، بدلاً من المضي في مسار حوارات قد تقود إلى تحالفات عابرة للمكونات التقليدية، أغلق الباب أمام سيناريوهات غير متوقعة.

ويضيف أن وجود نحو 105 نواب محسوبين على الفصائل المسلحة، والذين يشكلون الركيزة الأساسية للإطار، لا يوحي بإمكانية تفككه بوصفه الكتلة الأكبر داخل البرلمان، نظراً لالتزام هؤلاء بمظلتهم السياسية، وتفضيلهم البقاء ضمن هذا الإطار على الدخول في تحالفات تتعارض مع مرتكزاتهم العقائدية أو السياسية.

ويشير الشمري إلى أن تشكيل «المجلس السياسي الوطني» السني، إلى جانب استمرار طائفة المفاوضات بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، يعكس استمرار ما يسميه «الببوات السياسية» ذاتها التي حكمت المراحل السابقة. كما يلفت إلى أن القوى السنية والكردية لا تبدو راغبة في العودة إلى سيناريوهات المواجهة السياسية أو الأمنية، على غرار ما حدث عام 2022 عند تشكيل «التحالف الثلاثي»، إذ لا تبدو هذه القوى مستعدة اليوم لدفع أثمان تحالفات عابرة للأعراف السياسية السائدة.

المنقاشات حول نواب الرئيس

وفي هذا السياق، يرى الشمري أن «المجلس السياسي الوطني» السني يحقق تقدماً نسبياً مقارنة ببقية القوى، سواء داخل «الإطار التنسيقي» أو على مستوى الأحزاب الكردية، مرجعاً ذلك إلى إدراك هذه القوى أن منصب رئيس مجلس النواب يمثل الاستحقاق الأول، وأن حسمه السريع بات ضرورة سياسية.

ويضيف أن حصر التفاهات داخل البيت السني، والوصول حتى الآن إلى اسمين فقط لمنصب رئاسة البرلمان، يعطي مؤشراً على إمكانية انتخاب رئيس للمجلس في الجلسة الأولى». غير أن الإشكالية الحقيقية، بحسب الشمري، لا تكمن في منصب الرئيس بقدر ما تتعلق بمنصب النائب الأول، فيما قد يذهب منصب النائب الثاني مجدداً إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما حدث في الدورة السابقة.

ويحذر الشمري من أن عدم حسم «الإطار التنسيقي» لخياراته الداخلية بشأن منصب النائب الأول قد يؤدي إلى تأخير عملية الاختيار، رغم أن تدخل مجلس القضاء في ملف التوقيعات الدستورية يتنكل عاملاً ضاعطاً، ليس فقط على انتخاب رئيس البرلمان، بل أيضاً على استحقاق رئاسة الجمهورية.

ولا يستبعد الشمري الدخول إلى الجلسة الأولى بأكثر من مرشح لرئاسة البرلمان، مؤكداً أن ذلك لا يعني بالضرورة غياب الإجماع، بقدر ما يعكس اختلافاً في وجهات النظر داخل المكون الواحد. ويرجح في الوقت نفسه إمكانية انتخاب رئيس للبرلمان في الجلسة الأولى، لكنه يشير إلى أن عدم حسم بقية الاستحقاقات قد يجعل سيناريو «الجلسة المفتوحة» هو الأقرب.

ويخلص الشمري إلى أن تجاوز المدد الدستورية في ما يتعلق بعقد الجلسة الأولى لا يترتب عليه أثر دستوري مباشر، إلا أن عدم انتخاب رئيس للبرلمان قد يفتح الباب أمام أزمة سياسية كبيرة. وفي هذه الحالة، قد تلجأ بعض القوى السنية إلى عقد نقاشات وصفقات مع قوى أخرى، لكن دون أن يخلخل البنية التقليدية للتحالفات السياسية، وهو سيناريو يظل وارداً، وإن كان محفوفاً بالخطر.

الاقتصادي، رغم الضغوط القائمة. وفي ما يتعلق بالإئناق العام، شدد على أن الرواتب والإعانات والخدمات الأساسية تمثل تحدياً إضافياً، لافتاً إلى أن صعوبة خفض هذه النفقات تعود إلى آثارها الاجتماعية المحتملة، في وقت يحرص فيه البنك المركزي على تجنب التضخم والحفاظ على الاستقرار النقدي، حماية للبنية الاجتماعية في البلاد. وأضاف أن العراق استطاع خلال السنوات الأخيرة تمويل جزء من العجز المالي عبر تنمية الإيرادات غير النفطية، مع استمرار التنسيق مع رئيس مجلس الوزراء بهدف تعظيم هذه الموارد وتقليل الاعتماد على النفط، في محاولة للحد مما وصفه بـ«الهيمنة المالية» للإيرادات النفطية على الموازنة العامة.

وجدد محافظ البنك المركزي التأكيد على أن استقرار سعر الصرف يمثل هدفاً أساسياً، لما يوفره من بيئة آمنة للمستثمرين والمواطنين على حد سواء، مشيراً إلى أن العراق نجح في تعزيز حجم احتياطياته الأجنبية وربطها بزمة من السياسات النقدية المتكاملة، أسهمت في خفض معدل التضخم إلى نحو 1 بالمئة، وهو من أدنى المستويات المسجلة.

الاقتصادي العراقي يواجه ضغوطاً مركبة، تتداخل فيها تحديات البنية التحتية مع متطلبات التنمية، ما يفرض الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وتعظيم الإيرادات العامة. وبين أن المالية العامة في العراق تعتمد على تصدير النفط بنسبة تفوق 90 بالمئة، واصفاً هذا الاعتماد بالمصدر غير النشط، لكونه خاضعاً لتقلبات الأسعار العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب الإيرادات وضعف الاستقرار المالي، ويجعل من الضروري البحث عن حلول هيكلية طويلة الأمد.

وأشار محافظ البنك المركزي إلى أن ضعف التنوع الاقتصادي ومحدودية القطاعات الإنتاجية حوّل العراق إلى بلد مستورد بدرجة كبيرة، وهو ما يفرض ضغطاً دائماً على الدولار وسعر الصرف، لا سيما مع ارتفاع القوة الشرائية وزيادة الطلب اليومي على العملة الأجنبية، موضحاً أن هذه العوامل تنعكس بشكل مباشر على السياسة النقدية.

وأكد العلاق أن السياسة النقدية العراقية حققت نجاحاً ملحوظاً في تحقيق التوازن بين الحفاظ على استقرار الأسعار، وإدارة السيولة، وتحفيز النشاط

دينار إلى 126.16 تريليون دينار للفترة نفسها».

وأشار البنك إلى أن «قيام البنك المركزي بسحب السيولة النقدية من السوق بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، أدى إلى ارتفاع المقبوضات النقدية، أي حصول البنك على الدينار مقابل بيع الدولار، من 18.37 تريليون دينار إلى 21.66 تريليون دينار للفترة ذاتها، وهو ما يعني زيادة مبيعات الدولار، فضلاً عن تأثير عجز الموازنة العامة في صافي الاحتياطيات الأجنبية».

وفي سياق متصل، تحدث محافظ البنك المركزي العراقي، علي العلاق، عن الضغوط المتزايدة التي تواجه الإنفاق العام في العراق، ولا سيما ما يتعلق بالرواتب والإعانات والخدمات الأساسية، مشيراً إلى أن تقليص هذا النوع من النفقات يواجه صعوبات كبيرة لما قد يترتب عليه من تداعيات اجتماعية حساسة.

وأوضح العلاق، خلال محاضرة تناولت تمويل التنمية في ظل أزمة الديون العالمية، وأقيمت على هامش أعمال المؤتمر الإقليمي الخامس لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي المنعقد في القاهرة، بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أن الواقع



يقوم به البنك المركزي لسحب السيولة من السوق يؤثر سلباً، لما يتطلبه من توظيف للاحتياطيات الأجنبية». وأضاف أن «أسعار النفط تراجعت من 81 دولاراً للفصل الثاني من عام 2024 إلى 69 دولاراً للفصل ذاته من عام 2025، ما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات من 142.69 تريليون

ضغوطاً متزايدة تتعلق بالإئناق العام، ولا سيما الرواتب والإعانات والخدمات الأساسية. وقال البنك في تقرير له، إن «احتياطيات العراق ترتبط بشكل وثيق بحجم الإيرادات النفطية، ما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، كما أن التقييم النقدي الذي

□ بغداد / المدي

أكد البنك المركزي العراقي، أمس الأربعاء، أن انخفاض أسعار النفط وسحب السيولة من الأسواق يُعدان من أبرز العوامل التي تؤثر سلباً على احتياطيات العراق من العملة الصعبة، في وقت تواجه فيه المالية العامة

أطفال يتركون المدارس والأهالي يشترّون المياه في قضاء كحلاء

يعيش سكان قضاء كحلاء يوميات شاقة وسط ضعف الخدمات والبنية التحتية المتدهورة، حيث لا تصل المياه إلا لمن يشترّونها، وتتحول الطرق مع كل مطر إلى برك طينية تعيق حركة الناس وتعرقل دوام الطلاب، كما يضطر الأطفال أحياناً إلى ترك المدارس لمساعدة أهاليهم في تأمين متطلبات الحياة، فيما تهيم الجنسيات الأجنبية والعمال من المحافظات الأخرى على الوظائف في شركات النفط المحيطة بالقضاء، ما يعكس التناقض الكبير بين ثروات المنطقة ومعاناة سكانها.



□ بغداد / تبارك عبد المجيد

قال الناشط والمواطن أحمد الماجد إن سكان قضاء كحلاء يعيشون معاناة يومية شديدة نتيجة ضعف الخدمات الأساسية وانتشار الإهمال في البنى التحتية. وأضاف الماجد أن «المياه لم تعد تصل إلى أغلب المنازل في القرى، ويضطر الأهالي اليوم إلى شرائها، حتى لسقاية الحيوانات، ما يزيد الأعباء المالية على العائلات».

وأوضح الماجد لـ«المدى» أن الطرق في المنطقة مهترئة بشكل كبير، و«أي مطر يحول الشوارع إلى برك طينية تمنع التنقل، وتعرقل وصول الطلاب إلى المدارس، كما تزيد من صعوبة الوصول إلى المراكز الصحية أو الأسواق».

وأشار الماجد إلى أن المدارس تعاني من الاكتظاظ الشديد، حيث يصل عدد الطلاب في بعض الصفوف مع نقص واضح في التجهيزات والمقاعد، ما يجعل العملية التعليمية شبه متوقفة في أوقات الطقس السيئ. وأضاف أن المراكز الصحية محدودة وعددها قليل، وبعضها مغلق بسبب نقص الكوادر، مما يصعب الحصول على العلاج، ونضطر للتنقل وتحمل تكاليف النقل إلى المستشفيات القريبة. وتابع الماجد بالقول «نحن في كحلاء نواجه صعوبة في كل شيء، من الحصول على المياه إلى التعليم والصحة والتنقل، نحتاج إلى تدخل عاجل لتأهيل البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، لضمان حياة كريمة لنا ولأطفالنا»، ولم يخف الماجد انتقاده للسلطة البرلمانية السابقة، قائلاً «الدورة الماضية للبرلمان لم تقدم أي شيء، لم تنفذ مشاريع حقيقية، ولم نحل مشاكلنا اليومية، وكأننا غير موجودين على خارطة المسؤولين. كل وعدهم تبخرت على الأرض، ونحن ما زلنا نعاني من المياه والصحة والتعليم والطرق، ومن الوقاحة أنهم عادوا وهدموا ذات الوعود في الانتخابات». ووفقا لماجد فإن «نسبة الفقر في قضاء كحلاء تصل إلى نحو

٨٠٪، بحسب تصريحات حكومية، ما يجعل الحياة اليومية صعبة للغاية بالنسبة للسكان». وأضاف أن «الكثير من الأطفال يضطرون إلى ترك مدارسهم لمساعدة أهاليهم في تحمل تكاليف المعيشة، في ظل غياب الدعم الكافي للخدمات الأساسية».

وبين الماجد أن القضاء يضم ناحيتي بني هاشم والمشرق، وتقدر مساحته بـ٢٢١٧ كيلومتراً مربعاً، موضحاً أن أغلب السكان يعملون بأجر يومي، رغم أن المدينة محاطة بشركات نفطية وتطوف على بحر من الذهب الأسود. وأكد أن

غالبية الوظائف لا يشغلها أهالي المنطقة، بل يتم توظيف جنسيات أجنبية أو عمال من محافظات أخرى.

وأشار إلى أن هذا الواقع يعكس التناقض الكبير بين الثروات الطبيعية التي تحيط بمساعدة أهاليهم في تحمل تكاليف المعيشة، في ظل غياب الدعم الكافي للخدمات الأساسية.

وبيّن الماجد أن القضاء يضم ناحيتي بني هاشم والمشرق، وتقدر مساحته بـ٢٢١٧ كيلومتراً مربعاً، موضحاً أن

الفترة الماضية. وأوضح أن مشروع تلبيط جسي الرحمة مع شبكة المجاري والماء قد أنجز واستلم بالكامل، كما تم رفع عدد من المشاريع ضمن خطط الجهد الخدمي لعام ٢٠٢٥. شملت خدمات المجاري والتبليط وشبكات ومجمعات المياه. لكن القائمة أمامنا إلى أن هناك تحديات كبيرة في إيصال الخدمات إلى خارج مركز المدينة، خصوصاً فيما يتعلق بالمياه الصالحة للشرب. وأوضح أن الجفاف المستمر وانقطاع الأنهار والأهوار أدى إلى توقف معظم مجمعات المياه عن العمل في القرى النائية، ما اضطر السكان إلى الاعتماد

على الحوصيات، إلا أن قلة عدد الآليات وكثرة القرى والمنازل تجعل إيصال المياه للجميع أمراً صعباً. وأضاف جليل أن هناك عدداً من المشاريع الوزارية المتكئة، منها مشروع محطة ١٢٢ كفي، الذي أنجز الجزء الأول منه لكنه لم يبدأ العمل حتى الآن، إضافة إلى الملعب الذي توقف العمل فيه منذ عام ٢٠١٣، وكذلك مشاريع مصرف الرافدين ومدرسة الشهيد الابتدائية، التي ما زالت متوقفة عن الإنجاز. كما أشار إلى وجود تحديات في القطاع الصحي، حيث أغلقت بعض البيوت الصحية نتيجة

نقص الملاكات، ومنها البيت الصحي في قريتي بحاته والشويبات، ولم تعد إلى العمل حتى بعد المطالبة الرسمية، مع تبرير الجهات المعنية بعدم توفر الكوادر الصحية اللازمة. وأكد علي شبوط جليل أن هذه المعوقات تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين، مشدداً على الحاجة الماسة لاستكمال المشاريع المتوقفة وتوفير الخدمات الأساسية لضمان حياة كريمة لسكان قضاء كحلاء.

وقال حيدر عدنان الساعدي، رئيس منظمة أبناء الأهوار الإنسانية، إن محافظة ميسان تعيش منذ عقود تدهوراً

ذي قار تبحث آليات الرعاية اللاحقة لنزلاء الأحداث وتدعو لدعم اندماجهم المجتمعي

□ ذي قار / حسين العامل

بحثت جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني في محافظة ذي قار أبرز التحديات التي تواجه نزلاء مراكز الاحتجاز من الأحداث، وسبل الرعاية اللاحقة لهم، وفيما أكدت أهمية تأمين مقومات اندماجهم المجتمعي، دعت الجهات المعنية إلى تمويل ودعم برامج الرعاية الاجتماعية التي تحول دون عودة الأحداث إلى مسرح الجريمة. جاء ذلك خلال ندوة حول إعادة الاندماج الاجتماعي للأفراد المطلق سراحهم، توفقت بحضور ممثلين عن عدد من الدوائر الأمنية ومنظمات المجتمع المدني، حيث جرى استعراض أبرز التحديات التي تواجه هذه الشريحة بعد مغادرتها السجن، ومقومات اندماجها في المجتمع.

وقال مستشار محافظ ذي قار لشؤون المواطنين، حيدر سعدي، خلال مشاركته في الندوة، إن «اندماج المطلق سراحهم اجتماعياً عملية تنطلق من إعادة تأهيلهم بصورة مناسبة لتعدهم أفراداً صالحين ضمن مجتمع متسامح مع أفرادهم»، مشيراً إلى أن ذلك يتحقق عبر توفير الدعم اللازم لهم ومساعدتهم على التغلب على التحديات التي تحول دون عودتهم إلى الحياة الطبيعية.

وأوضح سعدي أن عملية الاندماج تستدعي برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وتوفير فرص عمل، وتأمين مقومات اندماجهم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مساعدتهم في التغلب على الرغص المجتمعي الذي قد يواجهونه.

وفي ختام أعمال الندوة، دعا المشاركون إلى تعزيز برامج إعادة التأهيل والتعليم، وتوفير برامج تأهيل نفسي واجتماعي، وتدريب مهني، وتعليم مهارات

تحد من احتمالية العودة إلى الجريمة، مشددين على ضرورة توفير فرص عمل لهم في القطاعين العام والخاص، ودعم المشاريع الصغيرة لضمان استقلالهم الاقتصادي.

كما دعا المشاركون إلى إنشاء مراكز متخصصة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، ومساعدة الأفراد على التعامل مع الرغص المجتمعي، مؤكداً أهمية رفع القيود القانونية المتعلقة بالسجل الجنائي لتسهيل اندماجهم الاجتماعي والمهني.

ونطرق المشاركون في الندوة إلى الجانب النوعي، المتمثل بتنظيم حملات توعية لتعزيز تقبل المجتمع للأفراد المخرج عنهم وتشجيع دعمهم، منوهين بأهمية المتابعة والتقييم المستمرين للأفراد بعد الإفراج عنهم، وقياس فاعلية البرامج المقدمة ومدى تحقيقها للأهداف المنشودة.

من جانبه، قال رئيس منظمة التواصل والإخاء الإنسانية في محافظة ذي قار، الدكتور علي عبد الحسن الناشي، في حديث

لـ«المدى»، إن «الرعاية اللاحقة لنزلاء الأحداث تدخل ضمن قانون رعاية الأحداث رقم (76) لسنة 1983، الذي تنص مواده على رعاية الحدث بعد انتهاء مدة إيداعه في مدرسة التأهيل بما يضمن اندماجه في المجتمع وعدم عودته إلى الجنوح»، مضيفاً لكن للأسف لم يتم تفعيل مواد القانون في هذا المجال.

وحذر الناشي من مغبة عدم الالتزام ببنود القانون، وانعكاس ذلك على مستقبل الأحداث، مبيناً أن «غياب الرعاية اللاحقة وعدم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي أدى إلى عودة معظم الأحداث المخرج عنهم إلى مسرح الجريمة، ومن ثم إلى مراكز الاحتجاز مرة أخرى».

وأوضح أن «الرعاية المطلوبة ينبغي أن تقدّم للنزلاء قبل ثلاثة أشهر من الإفراج عنه، وكذلك خلال الأشهر الثلاثة التي تلي خروجه من الحبس»، مبيناً أن «الرعاية في الأشهر الثلاثة الأولى، التي يكون فيها الحدث رهين الاحتجاز، تتمثل

بتقديم الدعم النفسي والإرشادي، وإشراكه في دورة تدريبية لتعلم مهنة مناسبة، كالخياطة أو الحلاقة وغيرها من المهن التي تمكنه من الاعتماد على نفسه وتوفر له مورداً مالياً». وأضاف أن «الرعاية اللاحقة في الأشهر الثلاثة الأخرى تتمثل بالتمهيد لمصالحة النزلاء مع نوابه، في حال وجود خلاف يحول دون اندماجه مع أسرته، والبحث عن فرصة عمل له، أو إدراجه ضمن منحة شبكة الحماية الاجتماعية». وأشار الناشي إلى أن «المصالحة مع الأسرة تكسب أهمية كبيرة، لا سيما بالنسبة للنزليات، إذ إن عدم تقبل الفتاة داخل أسرتها يجعل مستقبلها في مهبط الريح».

وعزا رئيس منظمة التواصل والإخاء الإنسانية أسباب التلكؤ في تطبيق برامج الرعاية اللاحقة للأحداث إلى ضعف التمويل الحكومي للمؤسسات المعنية، لافتاً إلى أن «المنظمة سبق أن نفذت برامج رعاية مدعومة من منظمة اليونسيف، وأثبتت هذه البرامج

نجاعتها»، مشيراً إلى أن «منظمة اليونسيف أوقفت برنامجها مؤخرًا، ما يستدعي أن تضطلع الجهات الحكومية المعنية والوكالات الأمنية بدورها في هذا الصدد».

ولفت إلى أن «معظم نزلاء الأحداث هم من مرتكبي جرائم تتعلق بالسرقة أو تعاطي وترويج المخدرات، إضافة إلى جرائم أخرى يمكن تدارك تكرارها من خلال برامج إصلاحية وتوقيعية». وكانت مؤسسات حكومية ومجتمعية في ذي قار كشفت، في أواخر تشرين الثاني 2022، عن ارتفاع معدلات الجريمة بين أوساط الأطفال والأحداث، مؤكدة تسجيل 663 جريمة منذ مطلع العام، نصفها تتعلق بالسرقة والمخدرات.

كما بحثت منظمات مجتمعية عاملة في مجال رعاية وتأهيل السجناء في ذي قار، في أيلول 2024، إلى تأهيل ودعم نزلاء السجون من الأحداث، والعمل على تمكينهم من الاندماج بالمجتمع عند الإفراج عنهم، وفيما شددت على أهمية تقديم الدعم القانوني والنفسي والرعاية اللاحقة، حذرت من انخراط المخرج عنهم في عصابات الجريمة.

وتضم محافظة ذي قار عدداً من السجون، من بينها سجن الأحكام الخفيفة، ومركز شرطة الأحداث، وقسم سجن النساء، فضلاً عن سجن الناصرية المركزي «الحوت»، الذي يُعد من أكبر السجون العراقية، ويضم عدداً غير قليل من المحكومين بأحكام ثقيلة، من بينها السجن المؤبد والإعدام.

وكانت منظمة التواصل والإخاء الإنسانية في محافظة ذي قار أعلنت، في منتصف كانون الأول 2022، عن تبني منظمة اليونسيف مشروع الوقاية والاستجابة لاحتياجات حماية الطفل في مراكز الاحتجاز في ذي قار، تحت شعار «يونسيف لكل طفل».

□ متابعة / المدى

يواجه العراق تحديات متزايدة في قطاع الصحة نتيجة النمو السكاني السريع، ما أدى إلى ضغوط متنامية على البنية التحتية الصحية، وتزايد الطلب على المستشفيات والمراكز الصحية.



وتسعى الحكومة العراقية إلى وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد توازن بين النمو السكاني واحتياجات الخدمات الصحية، بما يضمن تحسين جودة الحياة وتعزيز استدامة الصحة العامة بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي.

وتبرز هذه التحديات في ضوء النتائج الأخيرة للتعداد السكاني، التي أظهرت أن عدد سكان العراق يبلغ 46 مليون نسمة، بينهم نحو 60% من الشباب ضمن الفئة العمرية 15–32 عاماً، وهي الفئة التي يطلق عليها مصطلح «الهبة الديموغرافية»، والتي تمثل فرصة كبيرة إذا جرى استثمارها بشكل فعال، لكنها تتحول إلى عبء في حال إهمال التخطيط الاستراتيجي.

وفي هذا السياق، يقول مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، إن الحكومة تسعى إلى مواجهة هذه التحديات من خلال استراتيجية اقتصادية متكاملة ضمن البرنامج الحكومي ورؤية العراق 2050.

ويضيف صالح، في تصريح صحفي تابعته (المدى)، أن هذه الرؤية تتضمن زيادة الاستثمار في البنية التحتية الصحية، وبناء مستشفيات ومراكز جديدة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، إلى جانب إدخال التحول الرقمي في القطاع الصحي عبر ربط السجلات الطبية بالمرافق الصحية، بهدف تحديد الاحتياجات بدقة وتحسين

العراق بين ضغط النمو السكاني وفرص استثمار «الهبة الديموغرافية» صحياً واقتصادياً

كفاءة الإنفاق. كما تتضمن الرؤية، بحسب صالح، تعزيز توزيع الموارد البشرية الصحية بشكل متوازن للحد من التفاوت الجغرافي في الخدمات الطبية، وضمان العدالة في الوصول إلى الخدمات الصحية من خلال برنامج التأمين الصحي الوطني وبرامج دعم الأسر محدودة الدخل.

ويوضح أن هذه السياسات تهدف إلى خلق توازن بين النمو السكاني والقدرة الاستيعابية للقطاع الصحي، مع التركيز على استثمار صحة وتأهيل الشباب المنتج، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. من جانبه، يبيّن المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية، عبد الزهرة الهنداوي، أن الوزارة أطلقت في عام 2023 «الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية»، التي تغطي 11 محوراً تتعلق بالصحة والتعليم والسكن ودعم الفئات الهشة والشباب والمرأة، فضلاً عن مواجهة التغيرات المناخية. ويشرح الهنداوي، أن محاور الصحة في الوثيقة تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية الأولية، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وزيادة متوسط العمر المتوقع.

وفي هذا الصدد، يشير إلى أن معدلات الأعمار تحسنت مؤخراً لتصل إلى 72 سنة للرجال بعدما كانت 69 سنة، وإلى 74 سنة للنساء بعدما كانت 71 سنة، مبيناً أن البرنامج يشمل أيضاً زيادة عدد الأسرة في المستشفيات وتحسين الخدمات الصحية عبر إنشاء مشاريع ومستشفيات جديدة لاستيعاب الطلب المتزايد. بدوره، يؤكد الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج أن النمو السكاني السريع في العراق يمثل «سلاحاً ذا حدين»، إذ يشكل فرصة للاستثمار في الطاقة الشبابية إذا روعي التخطيط الاستراتيجي، لكنه يتحول إلى عبء في حال غياب السياسات الاقتصادية السليمة.

ويشير الفرج، إلى أن العراق يشهد تضاعفاً شبه منتظم لعدد سكانه كل 35 سنة، الأمر الذي يستدعي وضع خطط مدروسة لاستثمار هذه الطاقة البشرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط. ويدعو الفرج، في ختام حديثه، إلى تنشيط قطاعات السياحة والصناعة والزراعة، بما ينسجم مع النمو السكاني، ويسهم في خلق فرص اقتصادية جديدة، والتخفيف من معدلات البطالة المرتفعة بين فئة الشباب.

عن الاندبندنت عربية

كلاكيت

■ علاء المفرجي

مهرجان دھوك ..

12 عاما من النجاح

يعد مهرجان دھوك السينمائي مجرد تظاهرة فنية عابرة، بل تحوّل عبر دوراته المتعاقبة إلى أحد أهم المنصات الثقافية في العراق والمنطقة، مؤكّداً أن السينما قادرة على أن تكون لغة حوار، وذاكرة جماعية، وجسراً إنسانياً يعبر الحدود. وفي دورته الثانية عشرِة، يرشّخ المهرجان حضوره بوصفه حدثاً ثقافياً يحمل أبعاداً فنية وفكرية تتجاوز شاشة العرض.

تتمن أهمية مهرجان دھوك أولاً في دوره في دعم السينما العراقية والكردية، عبر إتاحة الفرصة أمام صناع الأفلام الشباب لعرض أعمالهم إلى جانب تجارب عربية وعالمية راسخة. هذا التجاور لا يخلق منافسة فحسب، بل يولّد حواراً بصرياً ومعرفياً يساهم في تطوير الذاكرة السينمائية، ويشجع على تبادل الخبرات والأساليب السريّة. تبادا المهرجان بعداً خاصاً من خلال اختياره للموضوعات الإنسانية والاجتماعية، حيث تتناول الأفلام المشاركة قضايا الهوية، الذاكرة، الحروب، الهجرة، وحقوق الإنسان في الحياة والكرامة. السينما هنا ليست ترفاً، بل أداة تفكير وتأمل، تعيد طرح الأسئلة المؤجلة، وتمنح صوتاً لـن غالباً ما يهْمشون في الخطاب العام.

في دورته الثانية عشرة، يبرز مهرجان دھوك كمساحة للثقافي الثقافي الدولي، إذ يستضيف مخرجين وفنّاداً ومنتجين من بلدان مختلفة، ما يضع العراق في قلب المشهد السينمائي العالمي، بعيداً عن الصور النمطية الجاهزة. هذه اللقاءات والندوات وورش العمل تفتح آفاقاً جديدة للتعاون المشترك، وتمنح صناع السينما المحليين فرصة الاحتكاك المباشر مع تجارب عالمية.

ولا يمكن إغفال البعد الرمزي للمهرجان، فإقامته المنتظمة في دھوك تُؤكّد أن الثقافة قادرة على الاستمرار رغم التحديات السياسية والاقتصادية. على الإصرار على إقامة مهرجان سينمائي بهذا الحجم هو فعل مقاومة ناعمة، ورسالة مفادها أن الفن جزء أصيل من حياة المجتمع، وليس ترفاً مؤجّلاً.

في النهاية، تمثل الدورة الثانية عشرة من مهرجان دھوك السينمائي تأكيداً على أن السينما في العراق لا تزال حيّة، قادرة على التجدد، وعلى سرد قصصها بنفسها. إنه مهرجان لا يحتفي بالأفلام فقط، بل يحتفي بالإنسان، وبحقه في أن يرى العالم، وأن يُرى في هذه الدورة للمهرجان اقيمت العديد من الورش السينمائية المهمة منها كانت ندوة عن مبادرة دعم السينما حيث استضاف المهرجان ٣ من اعضاء اللجنة للحديث طبيعة اللجنة واهدافها والمشاكل التي اعترضت وكانت السينيما الاسبانية هي ضيفة هده الدورة بوضوع تاريخ وظهور الباسك في السينما الكاتلونية وعرض ايضا عدد من الافلام الاسبانيةويهدا يستمر مهرجان دھوك في تأكيد حضوره في المشهد السينمائي سواء الكردي أو العراقي.

تتمن أهمية مهرجان دھوك أولاً في دوره في دعم السينما العراقية والكردية، عبر إتاحة الفرسة أمام صناع الأفلام الشباب لعرض أعمالهم إلى جانب تجارب عربية وعالمية راسخة.



أمرأ مألوفاً ويتم تقبل الفكرة كفضية رمزية أو نظام فنتازي له منطقة الخاص.

ربما يتطلب تلقي الفيلم انتباهها بدرجة ما وتسويغاً لأحداثه، خاصة إذا ما كنا أمام سرد غير خطي، فالمشهد السينمائي مرتبط بقومات عدة، منها أن أحداثه تقع في زمان ومكان محددين يمهّدان للحكاية ويرتبطان بما يلي من مشاهد لاحقة. في فيلم (أرك) نجد أن لحظة الصحو وما يعقبها من أحداث، رغم أنها تجري صباحا بين الساعة السادسة و16 دقيقة والتاسعة و25 دقيقة، إلا ان ليس ثمة ما يوحى أو يعزّز إدراكنا للزمن بنسقه المعهود (الصحو صباح كل يوم) فالإضاءة الشحيحة على سبيل المثال، تجعل الغرفة شبه المعتمنة التي تنطلق منها الأحداث، مشوشة لحواسنا كمتلقين، لكنها في المقابل محفزة ودالة على الزمن الخاص للشخصيات التي تعاني تكرار الحدث لنحو سبع مرات في سياقات متقاربة. وإذا ما كانت أبرز مشكلات أفلام الخيال العلمي تكمن في سوء كتابة سيناريوهاتنا التي تكون طويلة ورتيبة في الغالب، بوسعنا القول إن فيلم(أرك) رغم ثغراته الدرامية خلق أجواء إثارة منعشة خارج ما هو متوقع في هذا النوع من الأفلام التي غالبا ما تقع في النمطية، بل إن نقطة الجذب التي غطت على بعض إخفاقاته هي طريقة بناءه المشوقة والتي جعلته سردا سوريا محفّزا للتفكير ومنشعا على التوقعات وخاليا إلى حد ما من الحشو الزائد والأحداث الثانوية.

هذا النوع تتلاشى تدريجيا لإن إيقاع الحدث سيخرج من غرابته الجاذبة إلى نطاق النمطي والمتوقع الذي غالبا ما يسفر دراميا عن نجاة البطل من أزمته بحكم نكائه وقيمته الأخلاقية وحسن نواياه تجاه العالم.

اليسست تلك أشد قواعد الفيلم الهوليودي تتميطا ورسوخا

عالم من الالايقين

في هذا النوع من الأفلام التي تقتشبه أحيانا بعوالم الأدب القصصي الخيالي لناحية قريباها من بنائه، أو استعارتها لسياقاته الحكائية حيناً، سيكون بين الفيلم والمتفرج خيارا أوحدا، إما رفض الفكرة من أساسها أو الاستجابة لغرابتها من دون أن يعني ذلك قبول جل النتائج المرتبة على ذلك حتميا، بما يشبه عقد صفقة ضمنية. بمعنى آخر أنك لو قبلت غتبة الحكاية (الصحو من كابوس سيكرر مرات عدة لدرجة انعدام الفرق بين الواقعي والافتراضي) يلزمك تقبل ما يتأسس عليها، مع ملاحظة أن الافتراضي ذاته قد تشرب خواص الواقعي لدرجة أنه بات واقعا افتراضيا. ولن يكون ذلك حكما قطعيّا على جدارة الأفكار بحد ذاتها، فالجيد منها يساء أحيانا توظيفه أو رسم المسارات الملائمة لها. وبأفضل الأحوال سيصبح للغرابي منطقة الخاص الذي يجعلنا نتعاطى بجدية مع لامعقولية تحول (غريغور سامسا) إلى حشرة في مسخ كافكا. هاهنا يصبح الخيال



الصاعدة من مفاجآت لها شحنتها العاطفية والفنية.

إخفاقات عدة ستواجه رينتون، ليس أقلها صعوبة وصدمة اكتشافه تواطؤ صديقهته هانا مع المسلحين وميولها العاطفية تجاه أحدهم جراء هجرانه لها في فترات سابقة. دراما كابوسية مركبة من هذا النوع ما تحاول خلق مستوى من التشويق والفضول لدى المشاهد لمتابعة ما يحصل، فانها تعيد التذكير بأفلام سابقة متفاوتة المستوى راهنت على التلاعب في البناء الزمني للأحداث والخروج عن إطار السرد التقليدي، من قبيل: (The–2009) (Triangle Jacket–2005) وبدرجة اقل فيلم الحركة والخيال (Looper–2012).

من جهته راهن الإخراج بشكل ملحوظ على انهماك المتلقي بتشابك أحداث الفيلم وغوضها، إلا انه في الغضون ترك بعض الثغرات الدرامية حول رسم الشخصيات والإقناع بمجريات الأحداث: غياب رينتون لسنوات عن رفيقته، تجسسها عليه وعلاقتها غير الواضحة مع احد أفراد العصابة ثم استعادة رنتون ثقتها بشكل غير مقنع، فضلا عن عدم الالتفات إلى ما لحق بالعالم الخارجي من نزاعات جعلته مكانا موبوءا وخطيرا، وكيف ان من يمتلك (ارك) يستطيع الانتصار للأحداث. ربما أن المسار المعقول والمتوقع بحد ذاته يعد مفسدة للحكاية كلها في هذا النمط من القصص السينمائية، فالمهم هنا هو ولوج الأحجية الغامضة من بوابتها المثيرة وانتظار ما ستسفر عنه حركة السرد

النار في الداخل



ذاكرة السينما

علي الياسري

لا ابالغ ان قلت ان فيلم (النار في الداخل) للمخرج لوي مال واحد من نخبة افضل الافلام التي شاهدها. تتجلى الصنعة الفنية السينمائية بأبهى صورها في التقاط جوهر الوجودية الفرنسية حيث الانسان الباحث عن معنى ازاء ألم الحياة، متارجحاً بين الفراغ النفسي وعزلة الوحدة والضياغ في دوامة الكآبة والصمت الشعوري.

مال الصانع هو الوجه السينمائي الاسمى لتجسيد تنوع الموجة الفرنسية الجديدة من خلال عدم انتهاجه لأسلوب معين وتقلبه بين الانماط، لذا سنجد ان اغلب اعماله هي ملفئة ترسخ في ذاكرة المتلقي وتترك انطباعات

"في مطاردة بابا نويل : رحلة بحثٍ ممتعة عن الهدايا، تُبهج الأطفال والكبار

الممثل باتريك تيمسيت : "ليس من السهل رفض دور سانتا كلوز"

ترجمة : عدوية الهاللي

قبل أسبوعين من عيد الميلاد، بدأ عرض فيلم «في مطاردة بابا نويل »، وهو فيلم كوميدي عائلي من بطولة باتريك تيمسيت في دور سانتا كلوز، وقد نال بالفعل إعجاب الكثيرين ، إذ يمكن قضاء عيد الميلاد بدون ثلج بالنسبة للأطفال وحتى الكبار ، ولكن ليس بدون سانتا كلوز. فلديهم دائماً قائمة صغيرة من الهدايا يقدموها له. أما الطفلة زوي، فليس في ذهنها سوى شيء واحد هذا العام: «بنذقية نغخ مليئة بالعلكة»، وهي أداة انتقامها من عدوتها اللدودة في المدرسة، والتي لا تجرؤُ على أن تطلبها حتى من والدتها لذا تطلبها من سانتا كلوز. وهذا أمرٌ محزنٌ حقاً بالنسبة للممثلة الصغيرة التي تؤدي دور زوي، ثيا دي بايك التي تقول: «لـو قابلت بابا نويل غداً، لطلبت من جميع الأطفال الذين يتعرضون للتمتر أن يخبروا آبائهم بذلك، وأنهم لن يواجها بذلك أي مشاكل بعد الآن».

في الفيلم، لا تتلقى زوي الهدية المتوقعة.

فتنتلق في مطاردة باتريك تيمسيت، الذي يرتدي زي بابا نويل، حتى أنها تلجأ إلى العنف للحصول على ما تريد. انها طفلة تُثير غضب الكبار. وهو نمط كلاسيكي في أفلام الكوميديا الأنجلوسكسونية لعيد الميلاد، مثل فيلم «ودي في المنزل ». ويقول المخرج جيمس هوت عن فيلمه: «أريدّ حقاً أن أصنع فيلمًا لعيد الميلاد يُعبّر عنًا حقًا، فيلمًا فرنسيًا. مع كل تلك الإشارات السينمائية الأنجلوسكسونية، ولكن أيضا بالاستناد إلى جنورنا وعالمنا الخاص من الحكايات الخرافية ». وتتوالى سلسلة من المغامرات بين زوي وسانتا كلوز وأشرار القصة التي تدور أحداثها في أجواء احتفالية ساحرة، ما يجعلها مناسبة لجميع الأعمار: "ساحرة ومضحكة، ورائعة حقًا"، هكذا علقت إحدى الأمهات وهي تغادر العرض. بينما قال طفل صغير: "كانت أسرة، وضحكنا كثيرا!".

ومن الواضح ان فيلم (في مطاردة بابا نويل) هو فيلم كوميدي ممتع وغريب، يأخذنا في مطاردة سانتا كلوز برفقة فتاة صغيرة ذكية للغاية، مصممة على الانتقام من التمر الذي تتعرض له. وقد

■ إنها كوميديا غريبة، أليس كذلك؟

– أجري باتريك تيمسيت، الذي يؤدي دور سانتا كلوز في هذه القصة، مقابلة مع موقع فرانس انفو تحدث فيه عن الفيلم وجاء فيه:

إيقاع هادئ ظاهريًا، لكن هذه الروح نفسها موجودة بالفعل في فيلمي "ودي في المنزل" و "تشارلي ومصنع الشوكولاتة".

■ انت تقدم شخصية بابا نويل مع أطفال راغبين وكبار ذوي شخصيات غريبة بعض



الروح،وهي ليست مختلفة، بل روح نابضة بالحوية ومفعمة بالحماس.

■ عندما نتذكر مسيرتك الفنية وأفلامك مثل "هندي في المدينة" و "الأزمة" وغيرها، تتخيل أن تجسيد شخصية سانتا كلوز أمر لا يُرفض؟

–إنها فرصة لا تفوت أن اشارك في هذا السيناريو، وفي هذه المغامرة. ومع جيمس هوت، لقد شعرت أنه قدمها على أكمل وجه. وهذا صحيح. فهناك إشارات من هذا القبيل يمكننا الحديث عنها، لكنه يبقى فيلمًا أصيلا. فيلم فرنسي الجذور. أجل، لا يُمكن رفض ذلك. وكذلك فيلم "هندي في المدينة". أو فيلم "بولي"، حيث عملت مع تلك الطفلة الصغيرة بودي، والآن اشارك هذه الطفلة مجدداً. الأطفال لا يخيفونني، وأنا أقبل الأنوار معهم .

■ سمعتُ أنك احتجّت لأكثر من ثلاث ساعات من المكياج يوميًا أثناء التصوير لتتّمن ملامح وجهه سانتا وتشبه بابا نويل ...؟

–الجزء الأصعب، والأكثر تعقيداً حقًا، كان إيجاد المصداقية في شخصية بابا

نويل اليومية. في مرحلة معينة، كيف تبدو حياته؟ أين يعيش؟ ماذا يرتدي؟ ثم هناك العلاقة مع هذه الطفلة الصغيرة؛ إنه لقاء حقيقي. ثيا دي بوك رائعة، إنها بطلة. تستمّل لجميع الأطفال ، وستخاطب الجمهور أطفالاً وحتى آباء لتقول لهم أن الشجاعة في السعي وراء أحلامهم، وحتى الرغبة في الانتقام، ولكن بأسلحتهم الخاصة. هذا ما يعلمه لها لوجي، بابا نويل الخاص بها، عندما يقول لها: "لا تستخدمي بنذقية نفخ، عليك أن تتنقعي بأسلحتك الخاصة"، أي دهاك ونكاك وشغفك بالحياة.

■ عندما نشاهد الفيلم، يتضح شيء واحد عنك يا باتريك: يمكنك أن تجعلنا نضحك بنظرة واحدة. أسأل أنك أضحكنا لسنوات طويلة في عروضك الفردية، لكنك قررت التوقف. قبل عام ونصف. بعد 35 عامًا من الجولات، لماذا؟

–كان من الضروري التوقف. توقفت عندما سألني الناس عن السبب، لأنه بعد 35 عامًا كاملة، 35 عامًا من التواصل مع جمهور وفي للغاية، لم أسع أبدًا لتوسيع قاعدة جمهوري؛ بل سعيّت لإسعادهم وكسب محبتهم من عرض لأخر



Editor-in-Chief
Fakhri Karim

General Political daily
18 December 2025

www.almadapaper.net

Email: info@almadapaper.net

"22 عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

بغداد/ 17 °C 8 - الموصل / 14 °C 3 - أربيل / 14 °C 4 - البصرة / 16 °C 10 - النجف / 16 °C 9 - الرمادي / 12 °C 8



«مركبة التراث» تجوب الأقضية لترسيخ الوعي بالتاريخ والفن

الموصل / سيف الدين العبيدي

تعمل «مركبة التراث»، التي يشرف عليها كادر أكاديمي مسيحي مختص بالتاريخ والفنون، على التنقل بين الأقضية والمحافظات العراقية، لتقديم برامج وورش تعليمية متنوعة، تشمل التدريب على الكتابة بالخط المسامري، وعرض أفلام تعريفية ووثائقية، وتنظيم محاضرات عن الآثار، إلى جانب تعليم الرسم والنحت، فضلاً عن مكتبة متنقلة تتيح استعارة الكتب خلال فترة تواجد المركبة في كل موقع. وتُقدّم هذه الأنشطة تحت مظلة خيمة جُسّدت عليها أبرز المعالم الأثرية العراقية.

ويقول المسؤول عن المركبة، الكاتب بالشّمان المسيحي والحاصل على درجة الماجستير في الإعلام، بهنام شمّني، في حديثه لـ«المدى»، إنه يهتم بالتاريخ ويكتف فيه منذ سنوات، ومن هذا الاهتمام انطلق بمشروع «مركبة التراث» في نيسان 2024، بمشاركة



فريق متكامل من ناحية برطلة. ويبيّن أن المشروع نفّذ حتى الآن 43 برنامجاً في محافظات نينوى وأربيل ودهوك، مع طموح للوصول إلى بغداد والأنبار خلال عام 2026، ثم التوسع لاحقاً ليشمل عموم العراق.

4 أفلام عربية من بينها العراقي كعكة الرئيس مرشحة لجائزة الأوسكار



جاسر. "كعكة الرئيس"، للمخرج العراقي حسن هادي. وذلك ضمن منافسات الدورة الثامنة

بن هنية في سباق الأوسكار، بعد فيلمي "الرجل الذي باع ظهره" و"بنات ألفة". وكتبت بن هنية على صفحتها في فيسبوك باللغة الإنجليزية: "فرحة وفخر وامتنان كبير لكل شخص آمن بالفيلم وساهم في إيصال هذا الصوت. يا لها من لحظة رائعة ويا لها من رحلة تنتظرنا". ومن المقرر إعلان القائمة القصيرة لأفلام المنافسة في ٢٢ يناير، على أن يقام حفل إعلان وتوزيع جوائز الأوسكار في ١٥ مارس ٢٠٢٦ بمدينة لوس أنجلوس في ولاية كاليفورنيا.

أغنية محمد رمضان "رقم واحد يا أنصاص" تزج به في السجن



أن محتوى الأغنية يتضمن عبارات مخالفة للقوانين المنظمة للمصنفات الفنية. وتضمن البلاغ اتهامات متعددة تتعلق بمحتوى الأغنية ذاتها، حيث أشار مقدم البلاغ إلى أن الكلمات والعبارات الواردة في العمل الغنائي تخالف القوانين والأعراف العامة، وتحتوي على ألفاظ بعيدة عن الذوق العام ومخالفة للقيم المجتمعية والتقاليد المصرية الأصيلة. وزعم البلاغ أن الأغنية تعرض على العنف وتدعو إلى الاعتداء بالنفس بصورة سلبية تسيء إلى المجتمع، ما دفع مقدم البلاغ للمطالبة باتخاذ الإجراءات القانونية الحاسمة بحق الفنان وفق ما تنص عليه القوانين المصرية، وطالب بمحاسنته على هذه المخالفات التي اعتبرها جسيمة.

قضت محكمة جناح مصرية برفض الاستئناف المقدم من الفنان المصري محمد رمضان، وأيدت الحكم الصادر بحبسه عامين، مع كفالة مالية قدرها ١٠٠٠ جنيه، وغرامة ١٠ آلاف جنيه، وذلك على خلفية اتهامه بنشر محتوى فني عبر مواقع التواصل الاجتماعي دون الحصول على التصاريح القانونية اللازمة. وأصدرت المحكمة قرارها بعد نظر الطعن المقدم على حكم أول درجة، الذي كان قد صدر ضد بنشر أغنية "رقم واحد يا أنصاص" عبر قناة الفنان على موقع يوتيوب دون ترخيص رسمي من الجهات المختصة. وبدأت وقائع القضية عقب تقدم أحد المحامين ببلاغ رسمي، اتهم فيه محمد رمضان بإذاعة مصنف سمعي وبصري دون إذن، معتبراً

اقراء

تقاسيم على وتر الديمقراطية

صدر حديثاً عن دار المدى كتاب "تقاسيم على وتر الديمقراطية" للأستاذ فخري كريم. يسلط الضوء على مفهوم الديمقراطية في الدولة العراقية الحديثة.. وحول مفهوم الديمقراطية بين الشعب والسلطات، كما يسلط الضوء على أزمة الديمقراطية في العديد من البلدان العربية حيث يؤكد المؤلف أن تعزيز الدولة الديمقراطية هو ضمان للسيادة والاستقلال.. قدم للكتاب، الكاتب البحريني حسن مدن والذي قال: "في هذه المقالات يعالج الكاتب ما أصبح العراقيون يرزحون تحته من تعاقد عراقي – أمريكي يجرد حكومتهم من سيادة فعلية على شؤون البلاد، مما يتطلب التحرك لتجاوز هذا التعاقد الذي فرضه الاحتلال".



العمود الثامن

علي حسين

يزن سميث وأعوانه

منذ أيام والجميع في بلاد الرافدين يدلي بدلوه في شؤون الاقتصاد واكتشفنا أن هذه البلاد تضم أكثر من "فيلسوف" بوزن المرحوم آدم سميث، الذي لخص لنا الاقتصاد بأنه عيش ورزق، ثم جاء ماركس ورفيقه إنجلز ليعلنا أنهما سيحفران قبر آدم سميث ويعلنان سقوط أفكاره الرأسمالية. ولأننا في بلاد علمت البشرية العد من الواحد إلى العشرة، فأنتا اليوم نريد أن نعلن للرأسمالية، ومعها عدونها الاشتراكية، أن الاقتصاد لا يعني تجارة ولصناعة ولا زراعة. إنه حسب نظرية فلاسفة الاقتصاد العراقي "محاصرة" الموظف البسيط وتحمله ما جرى ويجري من سياسات اقتصادية فاشلة. إذا سألتي هل فهمت شيئاً من خبراء الاقتصاد المحلي بدءاً من حمد الموسوي ومروراً بهيثم الجبوري ومثنى السامرائي، وليس انتهاء بزين مشعان، سأقول لك إنني أدرك أن قيمة أية سلعة تساوي قيمة العمل الذي استغرقته، أما قيمة العمل الذي يقوم به أصحاب المشاريع الوهمية وصفقات الغرف المقلدة، فهو أن تريح ملايين الدولارات عن طريق الاحتيال فقط. أنظر جنارك لما يحدث في هذه البلاد، حكومة وراء حكومة لم تبد أي منها حماسة لحل مشاكل الناس، وتجدها دائماً تبدي عجزاً وصمتاً عن الوصول إلى حلول لمشاكل عاجلة يعاني منها المواطن، ولا يبدو مثلاً أن هذه الحكومات المتتالية قد واجهت مشكلات الزراعة والصناعة بما تتطلبه من حلول عاجلة، سواء في إعادة بناء المصانع التي هدمتها الحرب أو تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريع صناعية وزراعية، وقبل أن تسألني لماذا لم تواجه هذه الحكومات المتتالية مشكلة غياب المنتج المحلي والاعتماد على الاستيراد؟، عليك أن تعرف عزيزي القارئ أن معظم أحرابنا تعمل بالتجارة ويهمها أن ينفض الاستيراد وتذهب دولارات النفط إلى جيوبها. ولأننا نعيش في بلاد لا تحترم الكفالات فقد خرج علينا السيد زين سميث تيمناً بالمرحوم آدم سميث صاحب كتاب ثروة الأمم، ليدلي بدلوه في الاقتصاد ويخبرنا ان سبب الازمة الاقتصادية يتحملها اصحاب الشهادات العليا، ويلقطة تمثيلية قال "طن بالمجستير.. شنو يعني الدكتوراه"، السيد زين وهو يشرح مشاكل الاقتصاد العراقي رفض ان يجيب على سؤال مقدمة البرنامج: من اين لك ثمن الساعة التي ترتديها والتي يبلغ سعرها اكثر من مليار دينار، وما مصدر كل هذه التباهات التي تسير وراءك. طبعاً الجواب سنجده في حكايات السيد مشعان الجبوري عن الثروة وحنفيات الذهب في بيته والتي دائماً ما تذكرني بحكاية "علي بابا" التي روتها لنا المرحومة شهرزاد. ولك أن تتخيل عزيزي القارئ، ان "طن" زين الجبوري لن يحاسبها عليه أحد، فنحن نعيش في بلاد يتقاضى فيها عامل النظافة ٣٠٠ ألف دينار شهرياً، ويتباهى فيها زين سميث بساعة المليار دينار.

أماندا سيفريد:

الاشتراكية فكرة رائعة

قالت النجمة الأمريكية أماندا سيفريد إنها ترى أن الاشتراكية فكرة رائعة، معتبرة أنها تقوم في جوهرها على مبدأ رعاية الناس لبعضهم البعض، وجاءت تصريحات أماندا سيفريد على هامش حديثها عن دورها في الدراما الموسيقية المقلبة "وصية أن لي" التي تتناول السيرة الذاتية لأن لي، مؤسسة الحركة الدينية الشيكرية في القرن الثامن عشر. وقالت سيفريد: "من الجيد أننا نتحدث كثيراً عن أن لي، لأن هناك صلة مباشرة بين ما أنشأته وبين ما نفتقده اليوم، خاصة ماذا لو تخيلنا جميعاً عن أي أجنداث؟ ماذا لو كانت أجنذتنا الوحيدة هي رعاية بعضنا البعض؟". وأضافت أماندا سيفريد "الاشتراكية فكرة رائعة، وأدرك أنها لا تعمل دائماً بشكل مثالي، أو أن كثيرين لا يفهمون المعنى الحقيقي للكلمة. بالنسبة لي، هي تعني رعاية بعضنا البعض. إذا كان لدي المزيد من المال، يمكنني إنفاق المزيد منه على الآخرين". وتابعت الممثلة حديثها متسائلة عن مفاهيم الجشع والدفاع عن النفس، قائلة: "جميعنا نريد أن نرى ونحب ونكون مرغوبين، جميعنا نحب الفون، ونحب المال، ونحب أطفالنا. هذا ينطبق على الجميع. إذن، ما هو الجشع؟ كيف يفيدنا؟ وكيف يعمل غرورنا ضدنا؟".

النصير وخضير في قراءة لجغرافية المكان والسلطة

□ متابعة المدى

بهذه المرحلة من أخصب المراحل النقدية، لينتقل الحديث للدكتور خضير الذي استعرض مواطن اشتغال الإيديولوجيا

بدخول الإيديولوجيا في النقد، والمتمثل بهيمنة الماركسة خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، إذ تعد

تحدث الناقد ياسين النصير عن الموضوع مستعرضاً إياه من المقالات النقدية للدكتور علي جواد الطاهر مرورا



في روايات من مثل (اللس والكلاب) (وموسم الهجرة إلى الشمال) رابطاً رؤية المناهج بالهوية الوطنية وقضايا ترتبط بالفجوات الموجودة بين المثقفين والجمهور وقناعاتهم. وأتم (النصير) حديثه ذاكراً أسماء نقدية كان لها دور بارز في تكوين ظاهرة نقدية بارزة وصولاً إلى عقد التسعينات من القرن الماضي، لينقسم النقد إلى خطاب وطني وخطاب سلطوي، بامت تأثيراته في المقالات الصحفية والدراسات الأدبية. أما د.خضير فقد تركّز حديثه في أهمية النقد تربوياً وهو يقدّ معادلاً للوجود المؤثر لشخصيات صارت تصدر خطاباً يقلل من رؤية النقد التي تمارسها المؤسسة الأكاديمية، كما تحدّث عن شيوع مناهج نصية لابتعاد عمّا يحيط النص من سياق حرصاً على تطبيق النظرة الفكرية للنقد. هذا وقد شهدت الجلسة مداخلات عدة لمعنيين من الأدباء الحاضرين، لختتمها الجلسة بحديث لنادي النقد جرى على لسان رئيسه د.علي متعب وما يتبعه النادي من قراء حصة للحوار النقدية على مدى جلساته.

بيت المدى يحتفي بمؤبة

الشخصية الوطنية نجيب

محيي الدين



يقدم بيت المدى للثقافة والفنون جلسة للاحتفاء بمؤبة الشخصية الوطنية واحد اعلام التيار الديمقراطي في العراق الراحل نجيب محيي الدين بمتناسبة مرور مئة عام على ميلاده.. الفعالية يشترك بها عدد من الاساتذة ومحيي الراحل، تقام يوم غد الجمعة الساعة الحادية عشر صباحا في بيت المدى شارع المتنبي